في مكتوبة وتدر وكلاة جنازة كان صلى فرض الظهر او الظهر فرضا والأوفى والي
للخلاف في احد القولين قال الشيخ ابن حجر فظر الايوان الظهر اسم للزمان وكونه
ذلك الفرض كفاية كصلاة الجنازة اونفل قال في الذخائر ويكفي نية الفرض في
المتون عن نية الفرضية اذ لا فرض الا فرضا ثم محل وجوب نية
الفرضية في حق البالغ ليتميز الفرض نية الفرضية عن النفل فلا بد في فرض
الكفاية من نية الفرضية وفي النفل من نية سببه ولو قال اصلي الظهر
مكتوبة صح اذ الكتب لغة الفرض لان الكتب لما صار حقيقة شرعية في
لسان حملة الشرع انصرف للفرض خاصة وحمل عليه ولا يضر الاشتراك
بحسب اصل اللغة والمتقول لا ينظر للاشتراك فيه لكن يتردد النظر فيما
لو قال اصلي الظهر الواجب والمتقن هنا كغيره وينبغي الاكتفاء في الاولى بغير
تردد وكذا الاولى نية قال شيخنا قال الشهاب الرملي وقد اطلقوا وجوب نية
الفرضية في المنذور وهل هو عام في كل نفل نعم ان كان له وقت أو سبب أو لا
حتى لو نذر صلاة الضحى وزوال الفرائض لا تجب فيه نية الفرضية قال ولم اره
صريحا وفيه وقفة قال شيخنا ووجه التوقف ظاهر اذ نذر راتبة الظهر
القبلية او صلاة الضحى هو صلى ما ذكر من غير نية النذر فهذا فيما لا مطلوب
منه وهو وقوع صلاة قبل الظهر او في الضحى ولا يأتي هذا في وجوب نية الفرضية
في الصلاة الاصلية لان الفرض ينبغي ان يحمل على أمرين وكونه ثواب الفرض
اذ الذي في الفرض وثواب النفل اذ لا يتوهم لاحد الا التمييز في هذا وفيه
التوقف وان كان الحكم وجوب نية الفرضية لتظهر وليبان حقيقته او النفل
في الاصل فلا تفرض فيه نية الفرضية احد أمرين اما التمييز وابان
حقيقة الشيء بتميزه عن غيره وشمل ذلك الصلاة المعادة نظر الاصلها
وهو المعتمد وكتب الشيخ ابن قاسم على قوله ليتميز عن النفل هذا التعليل
يجيء اسقاطه وذلك لان مصلي الظهر مثلا اذا قصد فعلا وعينها بكونها
وعينها بكونها ظهرا تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تقصد فعلي شيء
منها فكيف يعلل اشتراط الفرضية بذلك بالتمييز عن النفل ولا يقال
مراده بالنفل المعادة وصلاة الصبي لانا نقول يمنع ذلك قوله وشمل
ذلك المعادة اليقين ببطلانها اي المعادة لخلل قال
الشيخ الخطيب عبارة هذا الشرح ثم ينوي الفرض وان وقعت نفلا لان المراد
انه ينوي اعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا مبتدأ اي المقصود
ذلك وان لم يلاحظه الناوي لكن قوله انه ينوي ما هو فرض على المكلف لا
الفرض عليه اغير فان نوى ذلك بطلت صلاته قال وكتبنا على هذا

اشعر ان النفل هنا لا يجب عليه ملاحظة ما ذكر بل الشرط ان لا ينوي حقيقة
الفرض وانتهى و شمل ذلك ايضا صلاة الصبي من وجوب نية الفرضية في صلاته
وهو ما صححه النووي فيها في الروضة كاصلها لكنه ضعفه اي ضعف هذا
القول في المجموع وغيره من كتبه وصحح خلافه في التحقيق والمجموع
وهو المعتمد خلافا لما في الروضة واصلها من وقوع صلاته نفلا قال فيه اذ
كيف ينويه الفرضية وصلاته لا تقع فرضا ويفيده ان المجنون اذا اراد
قضاء ما فاته زمن الجنون انه لا ينوي الفرضية وكذا المغمى عليه على القول بانعقاد
الصلاة المغمى عليها قال الشويري كما عليه شيخنا قال شيخنا الشبراملسي
والمعتمد ان المغمى عليه تنوي الفرضية ومثلها المجنون ويفرق بينها وبين الصبي
بأنها من حيث السن كانت محلا للتكليف في الجملة بخلاف الصبي ويؤخذ من
هذا ما يأتي من تعليلنا الثاني وقوله وليبان حقيقة في الاصل اي فالمراد
ما هو فرض في نفسه او على المكلف فمن قال بوجوبها عليه نظر ليبان
حقيقتها في الأصل وظاهر كلام الشارح الآتي في قوله لوجوب عليه بقية
من وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي وعليه فلو لاحظ كون الفرض عليه
نظلا اتفاقا قال شيخنا الشبراملسي قال الشيخ ابن حجر فان قلت اختلف
المرجحون في وجوب القيام فيها قلت لان الفصد الحاكاة المرجح ظاهرة
وبالنية تليح في والحاكاة لها نظير بالاول فوجبت دون الثاني فلم يجب
على قول وسمراده بالأول الأمر الحسي والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية على
الصبي كما في المعادة وما ذكر على انه يكفي للنفل المطلق وهو ما لا يتقيد
بوقت ولا سبب ينبغي ان يكون غير صلاة الصبي لانه ليس له نية الفرضية
نية فعل الصلاة لحصولها لان النفل اذا دخلت الصلاة فانما نواها
وجب ان يحصل له المخلفات وقوله وكما ذكر ايمن قوله مع تعيين ذات وقت أو
سبب والحق بعضهم به اي بالنفل المطلق من انه يكفي في ذلك نية فعل
الصلاة من اضافة المسبب الى السبب كما في تحية المسجد وركعتي الوضوء
وركعتي الاحرام وركعتي الاستخارة وركعتي الطواف وصلاة الحاجة
وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغربين والعشاء والصلاة في بيته اذا
اراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل منزلا واراد مفارقته قاله الشيخ
الرملي وعليه اي على ما ذكره تكون تحية المسجد ونحوها مستثنى
مما مر من قوله مع تعيين وقت او سبب اذ لا يشترط التعيين بالاضافة
الى السبب وبهذا من المذكورات وليس مرادهم حصر المستثنيات فيما ذكرها
بل مرادهم ان صلاة طلبت لشغل ذلك الزمن بها حتى تنذر صلاة النفل